ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

توسيع البريكس.. والفرصة المصرية

السنة الرابعة - سبتمبر 2023 - العدد 53

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

تقديرات مصرية
إصـدار شهـري
السنة الرابعة - سبتمبر 2023

العدد
53

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقديرات مصرية: توسيع البريكس.. والفرصة المصرية

رقم الإيداع: 2023/2108

الترقيم الدولي: 978-977-86664-5-8

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

الافتتاحية 08

امتداد الأجنحة المصرية.. "بريكس" ومنظمات أخرى 08

قضايا دولية 12

فرص وتحديات "البريكس" بعد ضم ست دول جديدة 13

قضايا أمن ودفاع 16

تعثرات الحسم والوساطة.. وإطالة أمد الصراع السوداني 17

مآلات التقارب الحذر في العلاقات السعودية-الإيرانية 20

مستقبل أزمة لبنان بين تأزّم الاقتصاد واضطراب الأمن 24

رسائل تعيين أول سفير سعودي غير مقيم في فلسطين 27

قضايا السياسات العامة 30

انعكاسات تمديد مراجعة التصنيف الائتماني لمصر 31

قراءة تحليلية لمؤشر مدير المشتريات في مصر 34

قضايا نوعية 37

"العلمين الجديدة" من أرض المعارك إلى الاستثمار السياحي 38

الدرونز.. صناعة عالمية كبرى وسلاح مؤثر بالحروب 41

بيانات وإحصائيات 45

نظرة على أبرز مؤشرات القوة الشاملة لدول "البريكس" 45

امتداد الأجنحة المصرية.. "بريكس" ومنظمات أخرى

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تاريخيًا، منذ مولد مصر المعاصرة مع قيام "المملكة المصرية" 1923، فإنها وجدت في المنظمات الدولية متعددة الأطراف ملاذًا يقي من القوى الكبرى، المستعمر منها وغير المستعمر. لذا، حرصت مصر على أن تلحق بعصبة الأمم في سنواتها الأخيرة بعد توقيع معاهدة 1936 مع بريطانيا، وأن تكون عضوًا مؤسسًا للأمم المتحدة ومنظماتها التابعة، وأكثر من ذلك أن تكون مصر ذاتها شخصية مؤسسة لمنظمات وهيئات وحركات متعددة الأطراف. وظهر ذلك بإلحاح مع إنشاء الجامعة العربية ومنظمة الدول الأفريقية الآسيوية، ومن بعدها حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومجموعة الدول 77، والعديد من المنظمات الدولية الأخرى مثل الكوميسا وغيرها.

وكان ذلك راجعًا أولًا إلى الإيمان المصري بأن وجود وتصاعد أهمية "القانون الدولي" في السياسة الدولية هو في صالح الدول النامية وحمايتها بأخلاقيات قانونية تدفع الضغوط والعدوان من جانب القوى الاستعمارية السابقة ومن لحق بها من دول عظمى. وثانيًا، أن دول الجنوب عامة قد خرجت من المرحلة الاستعمارية خالية الوفاض وتحتاج إلي عون الخبرات الدولية المختلفة في دفع عملية التنمية والتقدم داخلها. وثالثها، أن مصر، وقد اكتسبت خبرات دولية عزيزة في التعامل مع النظام الدولي، وجدت في تبني وجهات نظر الجنوب الخاصة بالديون وغيرها من المشكلات المزمنة في العالم النامي عامة وأفريقيا خاصة موقفًا قياديًا تستحقه في المحافل الدولية.

ورابعها، أن المرحلة الراهنة في النظام العالمي بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وما تبعها من مراجعة للنظام كله من قبل روسيا والصين يلقي بتبعات كبيرة على دول الجنوب التي بات عليها أن تواجه نتائج الحرب الأوكرانية-الروسية وانعكاساتها على النظام الاقتصادي في العالم. وخامسًا وأخيرًا، أن ما ألقته الظروف الدولية على مصر من نتائج اقتصادية جعل التوجه المصري حول الدبلوماسية متعددة الأطراف ضروريًا لمنح مصر مصادر مختلفة من الموارد التكنولوجية والاقتصادية، ومكانًا في عمليات التغيير للنظام العالمي.

مرونة السياسة الخارجية

ربما لا يعكس مرونة مصر في سياستها الخارجية أكثر من اجتماع لدعوتها إلى الانضمام إلى تجمع "البريكس" (وهو ما سيسري من أول يناير القادم 2024) وفي الوقت نفسه إجراء دورة جديدة من دورات مناورات "النجم الساطع" التي استضافتها مصر وتتعاون في إجرائها مع

الولايات المتحدة الأمريكية. الموضوع الأول كان موضع اهتمام من الرأي العام المصري خلال الفترة الماضية باعتباره تصويتًا بالثقة في الاقتصاد المصري من قبل مجموعة دول هامة في النظام الدولي المعاصر (مثل: الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا) ترفع شعارات كثيرة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي ووقف اعتماده على الدولار الأمريكي.

وفي ذهن كثيرين في مصر، ترددت أصداء التنظيمات "الوسيطة" التي جرى إنشاؤها أثناء فترة الحرب الباردة مثل: مجموعة عدم الانحياز السياسية، ومجموعة 77 التي انضم لها معظم دول من كانوا يسمون العالم الثالث (على أساس أن العالم الأول هو أوروبا الغربية وشمال أمريكا، والعالم الثاني هو أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي). وفي أذهان أخرى، ترددت أصداء الحرب الباردة الثانية، بحيث بدا البريكس تشكيلًا لمحور مناهض للولايات المتحدة وحلف الأطلنطي والغرب عامة. كان لدى هؤلاء انتظار طويل لإنهاء سيطرة الولايات المتحدة على العالم من خلال "العولمة" وعملتها النقدية (الدولار). وطالما أنه كان يوجد داخل "البريكس" من يطالبون بالتعامل بالعملات المحلية، أو بحزمة من العملات في المستقبل، فإن المنظمة قد تكون سبيلًا للتعامل الإيجابي مع مشاكل مصر النقدية.

وفي أذهان ثالثة، فإن أمر "البريكس" بدا كما لو كان تكرارًا للتجارب الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي التي تأخذ مسارًا اقتصاديًا تكامليًا تتزايد فيه أعمال التجارة الحرة والاستثمار المباشر. وباختصار، تكوين كتلة دولية اقتصادية تكون نواة لعالم متعدد الأقطاب يكون فيه "جنوب العالم" أو "The Global South" ذا شأن في النظام الدولي "الجديد".

الرأي عندنا يختلف عما جاء في الأذهان المصرية السابقة، فالبريكس ليس جماعة عدم انحياز أخرى، ولا هو محور جيواستراتيجي آخر، ولا هو اتحاد جنوبي اقتصادي؛ وإنما هو مشروع آخر ومختلف للعولمة ومراجعة النظام الدولي قام على أساس من الصعود الصيني إلى قمة العلاقات الدولية. ومنها، يأخذ الكثير من سماتها الخاصة، ليس فقط بالمراجعة وإنما في المرونة الشديدة للعلاقات بين دول العالم خاصة بين الشرق والغرب.

ومن المعلوم أن الشريك التجاري العام للولايات المتحدة والصين هو كل منهما تجاه الآخر حيث التفاعل يسير على جبهات التجارة وعملة الدولار والتعاون التكنولوجي والاستثمارات لكبرى الشركات في البلدين. التناقضات هنا يمكن حسابها في موضوع آخر، ولكن في إطار "البريكس" فإن الصين تحاول وضع أفكارها لعالم المستقبل بين أكبر عدد ممكن من المؤيدين، ولكن تعمل في الوقت نفسه بمرونة، أي العمل على أساس من المصالح الخاصة المباشرة.

فالصين تتعامل مع الهند كشريك في ساحة البريكس والعمل على تغيير النظام الاقتصادي الدولي، ولكنها تختلف معها، وربما تتناقض معها فيما يتعلق بالحدود المتنازع عليها. وتتواجد الهند مع مجموعة "الكواد" التي تضم معها الولايات المتحدة واليابان وأستراليا، وهي القريبة من تجمع "أوكوس" في ساحة "الإندوباسيفيك" الذي يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا. وسواء كان هذا التجمع أو ذاك فإن ترجمته الجيوسياسية هي النظر بعين الخصومة الحالية أو المحتملة مع الصين.

النجم الساطع

هنا يأتي -تحديدًا- عقد مناورات النجم الساطع 2023 بمشاركة 34 دولة مضافًا لها 15 دولة مراقبة، ومن الدول المشاركة الهند والمملكة العربية السعودية. المناورات تعد هي الأعلى والأكثر مشاركة من الدول في منطقة الشرق الأوسط، ومن الناحية العسكرية الفنية فإن لها من الشمول والأهمية ما يأتي بعد مناورات حلف الأطلنطي. نشأة هذه المناورات التي تجري بصورة دورية على الأراضي المصرية كان هدفها في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي الدفاع عن منطقة الخليج العربي من احتمالات الهجوم من قبل الاتحاد السوفيتي على المنطقة الأهم في الاستراتيجية النفطية العالمية.

ومع انتهاء الحرب الباردة، كانت أصداء الحرب العراقية الإيرانية، ثم الغزو العراقي للكويت إشهارًا لتعرض منطقة الخليج لتهديدات متنوعة لاستقرارها، كان آخرها بزوغ التحدي الإيراني التقليدي والنووي. وفي المراحل الأخيرة من المناورات بات "الإرهاب" واحدًا من التحديات التي تجري المناورات من أجل مواجهتها.

يؤشر انضمام مصر للبريكس، وإجراؤها مناورات النجم الساطع، إلى مرونة السياسة الخارجية المصرية وقدرتها على تلبية احتياجات الدولة، سواء كانت الأمنية أو الاقتصادية. الحكومة المصرية في هذا متسقة مع

اتجاه توسيع مساحات الشراكات التي بدأت بالمشاركة النشطة في إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة، ومن بعدها علاقات مصر العربية في إطار الجامعة العربية، ثم علاقاتها الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي و"الكوميسا". ومع أوروبا توجد رابطة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقات خاصة مع اليونان وقبرص في إطار منتدى شرق البحر المتوسط، وكذلك مع التجمعات الجارية في شرق أوروبا. وكل ذلك لا يعكس فقط المرونة المصرية في تلبية احتياجات مصالحها الحيوية، وإنما أيضًا أن مصر بأحوالها الحالية تمثل إضافة لهذه التجمعات بما لديها من قدرات جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية أيضًا.

ضرورات البريكس

هذا الامتداد الجديد للسياسة الخارجية المصرية يفرض بشدة ضرورة الإصلاح الاقتصادي الجدي في اتجاه اقتصاديات السوق الحرة، لأن جميع الدول التي تتعامل معها مصر من خلال هذه الروابط المتنوعة أمنيًا وحضاريًا تتبنى اقتصاد السوق الحرة، سواء كانت هي الصين أو الهند أو البرازيل أو روسيا. أمران تحتاجهما مصر الآن في هذه المرحلة الهامة من تاريخها على منعطف منتصف تنفيذ "رؤية مصر 2030"؛ أولهما استكمال تحرير الاقتصاد المصري من القيود العديدة بحيث يكون أكثر حساسية لقواعد العرض والطلب. وثانيهما، أنه سواء جرى التعامل مع دول البريكس بالعملات المحلية أو بعملات دولية مثل الدولار أو اليورو أو بالذهب، فإن تقييم عملة التعامل سوف يكون واحدًا.

العملة هي مقياس للقيمة حسب مقتضيات العرض والطلب، وليست مجرد وسيلة للتبادل.

باختصار، فإنه بات على مصر أن تربط ما أحرزته من تقدم اقتصادي في البنية الأساسية بتعزيز قدراتها الصناعية والزراعية والخدمية، ومن ثم التصديرية والسياحية التي تعد بمثابة تصدير لمزاياها النسبية في السياحة من خلال الموقع الجغرافي والعمق التاريخي. ولكن ربما سيكون من أهم ما على مصر الاستعداد بشأنه هو المشاركة في أهم أهداف جماعة "البريكس"، وهو مراجعة النظام العالمي وإعادة تنظيمه بما فيه إعطاء دور أكبر ليس فقط للصين وروسيا والهند والبرازيل، وإنما إعطاء فرص أكبر "لجنوب العالم" في أن يكون له نصيب أكبر من الكعكة العالمية. القضية ليست فقط إلغاء الديون أو تقديم تسهيلات التصدير، وإنما الأهم هو تقديم الدعم اللازم للبنية الإنتاجية في بلدان الجنوب -وفي مقدمتها مصر- بالاستثمارات والتكنولوجيا.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية